# مسألة تدويل القدس
# بين السياسة والقانون الدولي

د. عبد الرحمن الصالحي

تحتضن القدس، في رفق واصالة وثبات واستمرار، بيت المقدس العظيم، فهي مدينة أنبياء الله. ولعلّ تعبير القاضي محي الدين القرشي، أول من خطب في المسلمين، في المسجد الاقصى، اثر الفتح الصلاحي، يعبّر عن أهمية القدس، حيث قال: «هو مقرّ الانبياء، ومقصد الاولياء، ومدفن الرسل، ومهبط الوحي، ومنزل ينزل فيه الامر والنهي».

احوال القدس، بحاضرها واستشرافات مستقبلها، هي جزء من احوال فلسطين؛ بل هي دعامة قوية متميّزة، ولها وضع يتسم بالخصوصية، ومن ثمّ كان تدويلها، ثمّ كان الاستيلاء عليها بصلف صهيوني، في محاولة لفرض السيادة الاسرائيلية الكاملة المواكبة لتغيير معالم المدينة، ولطمس اصولها، ولتقويض مقدّساتها، ولا نقول تهويدها ولكن نقول صهينتها، اذا جاز هذا التعبير.

وعلى هذه الصفحات نعرض قضية تدويل القدس بين السياسة والقانون، في اطار ما قرّرته المنظمة العالمية، العام ١٩٤٧، والذي جاء متشحاً بالضغوط الاستعمارية حتى أُصدر مقوّضاً لآمال العرب وكرامتهم. ونحاول ابراز نقائض، ونقائص، مشروعية قرار التقسيم، والتدويل، ثمّ نعرّج على تبيان الاستيلاء على القدس، ومحاولات الاستيطان عقب العام ١٩٦٧، مع ابراز عدم شرعية الاستيلاء على القدس وتغيير معالمها وطابعها؛ وكذلك نوضح ردود الفعل العالمية في اطار الامم المتحدة، سواء في جمعيتها العامة، أو في مجلس الامن، أو في بعض المنظمات المتخصصة. ثمّ ننتهي بتحليل لاستمرارية العدوان، واستشراف المستقبل بالنسبة الى القدس، وواجب العرب تجاه قدسهم.

## التدويل ومشروع التقسيم

بادىء ذي بدء، أودّ الاشارة الى ان مفهوم التدويل ظهر في اطار القضية الفلسطينية مع ما عرف بقرار تقسيم فلسطين العام ١٩٤٧؛ ذلك القرار الذي اصدرته الجمعية العامة للامم المتحدة بعد تكتل معظم القوى ضد ارادة الفلسطينيين، في وقت ضاعت ارادة التجمّع العربي.

فلقد اتسمت الفترة التي سبقت اصدار قرار التقسيم بكثرة المنازعات وأعمال العنف بين السكان العرب والصهيونيين، وازدادت حدّة العنف لدى الجانب الصهيوني، نتيجة مساندة بريطانيا وسماحها للوكالة اليهودية بتدعيم الكيان الصهيوني في فلسطين[1]. فقد أعلن وزير الخارجية البريطانية، ارنست بيفن، في ١٩٤٧/٢/١٨، في مجلس العموم البريطاني، ان القرار قد أُصدر برفع مشكلة فلسطين الى الامم المتحدة.